تأثير حركة التغريب على بعض الفتاوى المعاصرة

İbrahim Salkini*

الخلاصة:

يتناول البحث مجموعة من الفتاوى التي تأثرت بالحركة التغريبية والفكر الغربي، فغيرت بعض الأحكام الفقهية الثابتة، وخالفت النصوص، وخالفت جمهور العلماء. فعرض البحث تلك الفتاوى، ودرسها، وعرض تأثيرها على الواقع الإسلامي عموماً، وعلى الحركة الفقهية خصوصاً.

تناول البحث المسائل التالية: إباحة ربا البنوك، وعدم وجوب الحجاب، وسفر المرأة دون محرم، وتحريم تعدد الزوجات، وإنكار الجزية، وإنكار العمل بالحدود، وإنكار فرضية الجهاد.

كما عرض البحث أدلتهم دون مناقشة؛ لأن مناقشة أدلتهم تحتاج لبحث مستقل في كل مسألة، وهذا خارج عن موضوع البحث في التغريب.

وأسأل الله أن يحفظنا من الخلل والزلل كما حفظ دينه، والحمد لله رب العالمين.

Özet:

Araştırma, yabancılaşma ve batı düşüncesinden etkilenen ve sabit fikhî hükümleri değiştiren, naslara ve cumhuru ulemaya muhalefet eden bir kısım fetvaları kapsamaktadır. Araştırmada o fetvalar ele alınıp incelenmiş, İslam genelinde ve fıkıh özelindeki etkileri üzerinde durulmuştur.

Araştırma şu konuları ele almıştır: banka faizlerinin mubah oluşu, başörtüsünün farz olmadığı, kadının mahremsiz sefere/seyahate çıkabilmesi, çok eşliliğin yasaklanması, cizyenin inkâr edilmesi, had cezalarının inkâr edilmesi, cihad farizasının inkâr edilmesi.

Ayrıca araştırmada deliller tartışılmaksızın ele alınmaktadır. Zira delillerin tartışılması ve değerlendirilmesi, her bir konu için müstakil bir araştırmayı muciptir. Bu ise konumuzun dışındadır.

Allah'tan, dinini koruduğu gibi bizi de kusur ve hatalardan korumasını diliyorum. Her türlü övgü âlemlerin rabbi olan Allah'a mahsustur.

Abstract:

The research discusses a number of fatwas affected by the westernization and western thought which have changed some firmly-established fiqh rules and have contradicted formative texts and classical scholars. The research presents and studies these new opinions and reviews their effects on the Islamic reality in general and the fiqh movement in particular. The research examines the following issues: permitting interests in banks, hijab as optional not compulsory, female travelling without a company, forbidding polygamy, and denying all of jizya, hudud (Islamic punishment), and jihad obligation (commandment). The research also explores their evidences but without discussing them since the discussion requires a separate study for each issue, which are out of the scope of this research about westernization. Finally, I ask Allah to save us from mistakes or misguidance as He saved His Din, and Praise be to Allah, Lord of the Worlds.

سبب الكتابة في هذا البحث:

الحركة التغريبية حركة فكرية على مر العصور؛ وقد ظهرت واضحة في العقائد وسريان المادية والفكر الإلحادي، وظهرت في علم الحديث بالطعن في بعض الأحاديث لمنافاتها لعقولهم، أو التشكيك بالسنة على وجه العموم، كما كانت واضحة في مجال الأدب من خلال الطعن في اللغة العربية.

Yrd. Doç. Dr., Gaziantep Üniversitesi, İLahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalı Öğretim Üyesi, salkini@gantep.edu.tr. *

وقد ظهر تأثير الحركة التغريبية في زماننا على عدد من الفتاوى الفقهية المعاصرة، ولم يلق هذا الجانب مزيد اهتمام من الباحثين كما لقيت الجوانب الأخرى الفكرية والعقائدية. بل حتى عندما تم طرح الجانب الفقهي تم طرحه من الوجهة الفكرية، ولم يتم طرحه من الوجهة الفقهية في استنباط الأحكام.

وهذا ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع وسد الثلمة التي ظننت أن غيري لم يكتب فيها.

موضوع البحث ومحدداته:

تناول البحث الجانب الفقهي في عمليات التغريب، ضمن المحددات التالية:

1- يتناول الأحكام الفقهية، ولا يتناول الجوانب الفكرية والعقدية.

2- يتناول المفكرين والباحثين الذين استندوا إلى النصوص والأحكام في ترسيخ تلك الأفكار التغريبية وتشريعها، فلا يهمنا آراء أولئك الذين أعلنوا عداءهم للإسلام وتشريعاته واتهموها بالتخلف، فهؤلاء لم يدخلوا في الإسلام ليستندوا إليه، ولا تُعَد آراؤهم من الفتاوى.

3- يتناول الإنكار الصريح للأحكام، والمخالفة الصريحة للنصوص، ولا يتناول تخصيص أحكام النصوص ببعض ما تدل عليه، فهذا مما يدخل ضمن دائرة الاجتهاد الذي موضعه الأبحاث الفقهية التي تناقش المسائل والأحكام، وهو ما كُتِبَت فيه أبحاث وكتب كثيرة، وليس هنا موضع المناظرة فيها.

4- يتناول الجانب الفقهي لا الجانب العملي، فلا يتناول تقصير بعض الفرق والجماعات في تطبيق بعض الأحكام الواجبة، مع عدم إنكارهم لها، فهذا لا يدخل ضمن الفتاوى والأحكام، بقدر دخوله في باب الاتجاهات الفكرية.

وفي حين كانت الحركات السابقة تخرج من الشرع من خلال ترك النص بحجة تطوير الشريعة أو الطعن في التشريع والنصوص، فإن هؤلاء يخالفون أصول الشرعية والنصوص بالاستدلال بنصوص وترك نصوص أخرى، أو بترجيح حججهم العقلية والمنطقية على نصوص بعينها، وتخصيصهم لتلك النصوص بأزمنة بعينها.

فهم يروجون للفكر الغربي من خلال فتاوى وأحكام فقهية، ومن خلال النصوص، ومن خلال التزام الشرع كما كان على عهد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما يقولون!!

وقد جعلت البحث في شقين:

الشق الأول: دراسة المسائل التي وقع فيها التغريب: وهي دراسة توصيفية لتلك الفتاوى وأدلتها، دون مناقشة للأحكام ولا لأدلتها، فهذا موضعه كتب الخلاف الفقهي. فهذا الشق هو كالتوطئة للشق الثاني.

الشق الثاني: دراسة لمجمل الاتجاه التغريبي في الفتوى: وهو غاية البحث، ويتضمن دراسة إجمالية

مستنبطة – في جزء منها – من مجمل فتاوى الشق الأول.

الشق الأول: دراسة المسائل التي وقع فيها التغريب

فيما يلي سرد ببعض تلك الفتاوى التي شاعت خلال القرن الماضي ووقع فيها التغريب من بعض المفتين:

1- إباحة ربا البنوك.

2- عدم وجوب الحجاب.

3- سفر المرأة دون محرم.

4- تحريم تعدد الزوجات.

5- إنكار الجزية.

6- إنكار العمل بالحدود.

7- إنكار فرضية الجهاد.

الفتوى الأولى: إباحة ربا البنوك:

بدأت تلك الفتوى بجمال الدين الأفغاني بإباحة الربا غير المضاعف[1]، ثم محمد عبده الذي أباح الربا الداخلي تفادياً للاستدانة بالربا من الأجانب[2]، ثم سار على دربهم محمد رشيد رضا بعدم تحريم الربا غير المضاعف [3]، ومن المتأخرين محمد أبو زيد الذي يجعل الربا المحرم "الربح الزائد عن حده في رأس المال، وتقدره كل أمة بعرفها"[4]، وعبد الله العلايلي الذي يعد ربا البنوك من أجرة السمسرة[5]، ود. محمد سيد طنطاوي في الفتوى (23، 24، 25، 133/26) بتاريخ (21/ 3 /1991م) [6] التي عد فيها ربا البنوك من تحديد الربح الجائز شرعاً، ود. علي جمعة برقم (307)، لسنة (2010م)، حيث عد فوائد البنوك من المسائل المختلف فيها، والخروج من الخلاف يكون بتقليد من أجاز [7]!!!

(1) نابغة الشرق جمال الدين الأفغاني، محمود أبو رية (القاهرة: 2006م) صـ 98.

(2) تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا (القاهرة: 1931م) 944/1.

(3) تفسير المنار، محمد رشيد رضا (القاهرة: 1373م) (123/4)، (944/10).

(4) الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد أبو زيد الدمنهوري (القاهرة: 1930م) صـ 53.

(5) أين الخطأ، عبد الله العلايلي (بيروت: 1978م) صـ 68-69.

(6) الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء المصرية، أعلام المفتين في السنوات 1895م - 1996م (347/4 - 371).

(7) الفتاوى الإسلامية من فتاوى دار الإفتاء المصرية، علي جمعة (81/35 - 82).

وسأفرد رأي د. محمد سيد طنطاوي بالتفصيل؛ فقد حرم فوائد البنوك في الفتوى برقم (121/279) بتاريخ (1987/10/8م) – يوم أن كان مفتياً للديار المصرية – ونصها: «أما عن إيداع مبلغ من رصيد الجمعية أحد البنوك كوديعة ذات عائد محدد، فنفيد بأن الفوائد المحددة مقدماً على المبالغ التي تودع في البنوك عامة أو بدفاتر البريد قد وصفها القانون بأنها قرض بفوائد، فتكون من أنواع ربا الزيادة المحرم في الإسلام بالكتاب والسنة والإجماع. ومن ثم فلا يجوز إيداع هذه المبالغ مقابل عائد محدد كل ستة شهور» [8]، وكذا برقم (123/97) بتاريخ (1988/4/13م)، ونصها: «الاستثمار بإيداع الأموال في البنوك بفائدة محددة مقدماً زمناً ومقداراً من قبيل الربا؛ إذ تكون الفائدة من ربا الزيادة المحرم شرعاً» [9]، وقد صدرت له عدة فتاوى مسجلة مشابهة برقم (124/41)، وبتاريخ (15/يناير/1989م) وتاريخ (20/يناير، 19/فبراير، 20/مارس) من نفس العام.

ونلاحظ هنا عدة أمور نلخصها فيما يلي:

1- التناقض الواضح في الفتوى من ذات الشخص، إذ كيف يكون ربا البنوك محرماً ومباحاً في ذات الوقت؟!!

2- إذا كان قد رجع عن فتواه السابقة، فلماذا لم يصرح بخطأ فتواه السابقة عند إصداره لفتواه اللاحقة؟!!

3- إذا قلنا بتغير الحكم بتغير الأزمان، فما علة تغير الحكم وتبدله؟!!

4- لم نجد من وسائل الإعلام أدنى التفاتة تجاه فتاوى تحريم ربا البنوك الكثيرة، في مقابل الزخم الإعلامي الكبير الذي وجدناه في فتوى الإباحة!!

وهذا يدل بوضوح على اضطراب فتاوى إباحة الربا، واتساقها مع الحركة التغريبية الجارفة في العالم الإسلامي في تلك الفترة، وعدم استنادها للنصوص والأصول الشرعية في الفتوى.

الفتوى الثانية: عدم وجوب الحجاب:

مع أن قاسم أمين هو أول من أثار ضجة كبيرة ضد الحجاب، إلا أن دوره الفقهي في هذه المسألة كان قاصراً للأسباب التالية:

1- اقتصر دوره على نزع الصفة الشرعية للحجاب دون أي دليل شرعي، ثم مناقشته من منظور

(8) الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء المصرية، أعلام المفتين في السنوات 1895م - 1996م (115/3).

(9) الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء المصرية، أعلام المفتين في السنوات 1895م - 1996م (247/17 - 249).

تاريخي فلسفي مجرد، فصرف – بشكل مقتضب – أقوال الفقهاء إلى ما جرت العادة على كشفه وقت التشريع[10]، وتجاهل ألفاظ الأمر والنهي الواردة في النصوص، وتجاهل أيضاً أن النصوص التي أوردها متأخرة كثيراً عن عصر التشريع، وهذا ينقض نظرته التاريخية للموضوع.

2- اختصاصه أدبي خالص، ولم يكن اختصاصه شرعياً، وهذا جعل معالجته للموضوع أدبية فلسفية مجردة، وفيها خلط واضح بين قضية الحجاب والاختلاط.

3- فوجئت أنه يناقش قضية كشف الوجه والكفين فقط لا غير، على خلاف ما يُشاع عنه، فقد قال: "لو أن في الشريعة الإسلاميَّة نصوصاً تقضي بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين لوجب عليَّ اجتناب البحث فيه، ولَمَا كتبت حرفاً يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرَّة في ظاهر الأمر؛ لأن الأوامر الإلهيَّة يجب الإذعان لها بدون بحث ولا مناقشة، لكننا لا نجد نصًا في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة... لا ريب أن ما ذكرنا من مضار التحجُّب يندرج في حكمة إباحة الشرع الإسلامي لكشف المرأة وجهها وكفيها، ونحن لا نريد أكثر من ذلك "[11]. وهذه قضية خلافية خارج موضوع بحثي، وإنما بحثي قاصر على الإنكار التام للحجاب.

ونجد من كلامه كيف أن الاتجاه الحداثي وتقليد الغرب كان حجر الأساس في وجهة نظره، فقد قال: "الحجاب الموجود عندنا ليس خاصًا بنا، ولا أن المسلمين هم الذين استحدثوه، ولكنه كان عادة معروفة عند كل الأمم تقريبًا ثمَّ تلاشت طوعاً لمقتضيات الاجتماع، وجريًا على سُنَّة التقدُّم والترقِّي، وهذه المسألة المهمة يلزم البحث فيها من جهتيها الدينية والاجتماعيَّة"[12].

فوضع رأيه ثم قام بتطويع النصوص لتناسب رأيه التقدمي كما يراه، لكنه في الحقيقة لم يكن يناقش في معظم بحثه قضية الحجاب، وإنما كان يناقش قضية الاحتجاب عن الرجال (الاختلاط)، وهو خارج موضوع بحثي أيضاً، ولا أدري ما دافعه في استخدام لفظ "الحجاب"، مما أشكل على كثير من أبناء عصره، وبالأخص عبارات من مثل قوله: "وإذا أراد القارئ أن يتبيَّن صحَّة ما أسلفته من مضار الحجاب على وجه لا يبقى للريب معه مجال فما عليه إلاَّ أن يقارن بين امرأة من أهله تعلَّمت، وبين أخُرى من أهل القرى أو من المتحِرَات في المدن لم يسبق لها تعليم"[13]، ثم يتكلم عن عجز المتعلمة التي لا تخالط الرجال، وقدرة الجاهلة المخالطة للرجال على تدبير أمور نفسها.

(10) انظر: تحرير المرأة، قاسم أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، صـ 39-40.
(11) انظر: تحرير المرأة، قاسم أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، صـ 39، 42.
(12) تحرير المرأة، قاسم أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، صـ 38.
(13) تحرير المرأة، قاسم أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، صـ 49.

لنجد في الحقيقة أن من برز في تلك الفتوى من المختصين بالعلوم الشرعية هو الدكتور حسن الترابي ومن المستدلين بالنصوص الشرعية حسين أحمد أمين، فيريان أن الحجاب خاص بزوجات النبي صلى الله عليه وسلم، فاستدل الدكتور الترابي بأن سياق آيات الأحزاب كله في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم مغفلاً النصوص الأخرى في الحجاب [14]، ثم زاد الثاني بادعاء وجود عدد من الصحابيات السافرات دون نكير، وباتهام المفسرين الأوائل بمجموعة من الاتهامات المتراكبة: فاتهمهم بأن أصولهم فارسية، وبتأثرهم بالحجاب الكثيف هناك قبل الإسلام، وأنهم طالبوا المرأة بأكثر مما طالبها به القرآن، ففرضوا على كل النساء ما فرضه القرآن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم[15]!!

ومن أعجب ما كُتِبَ في هذا المجال كلام خالص جلبي حيث قال: "عند سكان استراليا الأصليين تتدلى أثداء النساء بدون أن تثير الفتنة. وفي كهوف الفلبين يعيش الناس رجالاً ونساء مع أطفالهم في حالة عري كامل فلا يصيح واعظهم: إن هذا مخل بالأخلاق. وبالمقابل فإن كشف (يد) امرأة متلفعة بالسواد من مفرق رأسها حتى أخمص القدم في بعض المناطق من العالم العربي يثير الشهوة عند رجال يعيشون في حالة هلوسة جنسية عن عالم المرأة"[16].

وبمناقشة عقلية بحتة لتلك الفتوى، وبعيداً عن الاستدلال الفقهي بالنصوص فإننا نجد ما يلي:

1- وجود بعض النساء السافرات لا يعني عدم وجود أو وجوب الحجاب، وإنما يدل على حرية الناس في التمسك وعدمه بالأحكام التعبدية.

2- إذا كان الحجاب غير واجب، فهل كان الصحابيات مبتدعات ومخالفات للشريعة بارتدائهن للحجاب؟!!

3- الآثار المثبتة لوجود الحجاب في العصر النبوي تؤكد أنه ليس متأخراً كما يزعم الباحثون، فعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ: {يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلاَبِيبِهِنَّ} خَرَجَ نِسَاءُ الأَنْصَارِ كَأَنَّ عَلَى رُءُوسِهِنَّ الْغِرْبَانُ مِنَ الأَكْسِيَةِ [17].

ومع أن هذا النص يمثل سبب نزول للآية، لكننا نناقش القضية من الجانب التاريخي المجرد، من حيث زيف دعوى عدم وجود الحجاب في عصر التشريع. وهنا يبرز السؤال العلمي المجرد: ما مبرر تزييف

(14) المرأة بين الأصول والتقاليد، حسن عبد الله الترابي (الخرطوم: 2000م) صـ 14.
(15) دليل المسلم الحزين، حسين أحمد أمين (القاهرة: 2007م) صـ 266.
(16) جدلية الشيعي والسني، د. خالص جلبي، جريدة الشرق الأوسط، 2002/7/3م-1423/4/22هـ، ع 8618.
(17) سنن أبي داود في كتاب اللباس: باب في قوله تعالى: {وليدنين عليهن من جلابيبهن}، برقم (4101).

التاريخ والوقائع لإبطال فرضية الحجاب إلا الانجراف مع التيار التغريبي الجارف؟!!

4- نجد في كلام الأستاذ خالص جلبي أن دعاة التغريب يعتمدون في نشر آرائهم واجتهاداتهم على كلام إنشائي عاطفي لا يتضمن تقريراً لأحكام، ولا استدلالاً بنصوص. لكنه كلام قوي التأثير على عوام الناس، وإن كان لا يغني عن الحق شيئاً.

الفتوى الثالثة: سفر المرأة دون محرم:

وقد أفتى بذلك د. محمود عكام، واستدل بحديث: "والله ليتمن الله هذا الأمر حتى تسير الظعينة وحدها من صنعاء الى حضرموت" (18).

ونلاحظ على هذه الفتوى ما يلي:

1- لم أجد الحديث الذي استشهد به الكاتب، وإنما هما حديثان:

- حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَيَنْصُرَنَّكُمُ اللهُ تَعَالَى، وَلَيُعْطِيَنَّكُمْ - أَوْ لَيَفْتَحَنَّ لَكُمْ -، حَتَّى تَسِيرَ الظَّعِينَةُ بَيْنَ الْحِيرَةِ وَيَثْرِبَ إِنَّ أَكْثَرَ مَا تَخَافُ السَّرَقَ عَلَى ظَعِينَتِهَا" (19).

- حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "وَاللهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لا يَخَافُ إِلاَّ اللهَ أَوْ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ" (20). ولا ذكر للمرأة ولا للظعينة في هذا الحديث.

ولم أجد كلمة "وحدها" في كل روايات الحديثين، فالحديث يتكلم عن خوف المرأة، لا عن وجود الرفقة وعدمها.

2- هذه الفتوى لم يكثر اللغط بها في زماننا؛ لأنه شاع بين الناس أن يفعلوا ما بدا لهم في مثل تلك القضايا، ولا يسألون إلا إذا ترتب على الخلاف في المسألة نزاع في التزامات مالية.

3- قد حمل القائلون بهذا القول الحكم على الزمن بدلاً من المسافة التي وردت في الحديث: "لا تُسَافِرْ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلاَّ وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ" (21).

---

(18) الفتوى رقم (545) من فتاوى الموقع على صفحته الرسمية على النت على الرابط التالي: http://www.akkam.org/?type=1330t.

(19) سنن الترمذي في كتاب تفسير القرآن: باب سورة فاتحة الكتاب، برقم (2953)، ومسند أحمد في بقية حديث عدي بن حاتم من مسند الكوفيين، برقم (19381)، واللفظ له.

(20) صحيح البخاري في كتاب المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام، برقم (3416).

(21) صحيح البخاري في كتاب الإحصار وجزاء الصيد: باب حج النساء، برقم (1765)، وصحيح مسلم في كتاب الحج: باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، برقم (3326).

وقد تفاوتت اتجاهات القائلين بهذه الفتوى بين الاتجاه التغريبي أسوة بالمرأة الغربية، وبين اتجاه اتباع الهوى في أنهم علقوا حكم السفر دون محرم على الزمن، فأباحوا سفرها إلى آخر نقطة من الكرة الأرضية دون محرم، لكنهم أبقوا حكم قصر الصلاة والفطر في السفر على ضابط المسافة، ولو كان السفر نصف ساعة بالسيارة إلى قرية قريبة منهم.

الفتوى الرابعة: تحريم تعدد الزوجات:

لم أر من خلال بحثي القاصر فتاوى صريحة بتحريم التعدد شرعاً، لكنني أدرجت هذه المسألة بسبب وجود ثلاث دول إسلامية يمنع قانونها تعدد الزوجات بشكل قطعي، وهي: تونس، وتركيا، وأذربيجان، إضافة إلى كوردستان العراق. فجعلت التحريم واقعاً من خلال تشريعاتها، ومع ذلك فإنه يوجد أكثر من 187 ألف حالة تعدد للزوجات في تركيا [22]، فالناس عملياً تخالف القانون ولا تعمل به.

وهذه القوانين بالإضافة لمخالفتها لإجماع المسلمين على إباحة تعدد الزوجات، فإننا نلاحظ أنها لم تؤثر على حياة الناس، وأصبحت القوانين – والتي هي أقوى من الفتوى – في حكم المعدوم من خلال سلك الناس وتطبيقهم.

الفتوى الخامسة: إنكار الجزية:

الغريب أن المسلمين يدفعون اليوم من الضرائب والمكوس أضعاف مبلغ الجزية، ويجب عليهم من التكاليف الشرعية من بذل الزكاة والنفس ما لا يجب على غيرهم، في حين أن الوجوب على غيرهم هو وجوب قانوني فقط، لا وجوباً شرعياً.

لكن منهج هذا البحث هو تقرير وقائع الشذوذ الفقهي التي انساق أصحابها وراء التغريب، وليس مناقشة الأحكام وتقريرها.

يطرح هذه الفتوى فهمي هويدي فيجعل الجزية حكماً خاصاً عممه الفقهاء، ليخلص إلى أن "موضوع الجزية بحد ذاته لم يعد وارداً في العصر الحديث" [23]، مع أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم نص على أن إبطال الجزية يكون عند نزول عيسى عليه السلام، فعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا؛

(22) دراسة قامت بها جامعة "حجاتبة" في أنقرة عام 2011م:
http://serrakaracam.blogspot.com.tr/2011/06/cok-eslilik-dinler-ve-bireysel-haklar.html.

(23) مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي صـ 128-129، 144.

فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ" [24].

وقد أطال فهمي هويدي في بيان خلاف الفقهاء في حِكْمَة تشريع الجزية ولماذا شُرِعَت؟ [25] وغفل عن أنها اجتهادات فقهاء لا نص عليها، فلا ترقى لتكون علة شرعية يزول الحكم بزوالها.

وعليه: فكون الجزية أصبحت جزءاً من النفقات التي يدفعها في زماننا المسلمون وغيرهم لتمويل جهاز الدولة عموماً، أو لتمويل الجهاز العسكري خصوصاً [26]، لا يعني إنكار الحكم للدفاع عن الإسلام في وجه الهجوم الغربي على التشريعات الإسلامية، فهذه العبارات لا تعدو كونها تبريرات وحِكَم تشريع لا أكثر ولا أقل، وليست علة حكم ليُبْنَى عليها إبطال الحكم.

وأعجب ما استدل به هو استبدال عمر رضي الله عنه للجزية بالزكاة المضاعفة [27]، فالزكاة أكثر من الجزية دون تضعيف، فكيف إذا تم تضعيفها؟!! وغاية ما يستدل به هو جواز تغيير اسمها، وجواز مضاعفة الجزية أضعافاً مضاعفة، وهذا يخالف مقصود هؤلاء الباحثين!!

الفتوى السادسة: إنكار العمل بالحدود:

فقد أفتى عدد من الحداثيين بأن الحدود "لا يلجأ إليها إلا عند اليأس مما عداها" [28]، وجاء بهذا الرأي عبد الله العلايلي ومحمد أبو زيد [29]، وَأَوَّلَ حسين محمد أمين آية السرقة على أنها مجاز، وأنه حكم قابل للتبديل مع الزمن [30].

وبعد فشل تلك الدعوات ظهر تيار جودت سعيد الذي اقتصر على إنكار حد الردة، وتبعه فيه تلميذه وصهره خالص جلبي[31].

---

(24) صحيح البخاري في كتاب البيوع: باب قتل الخنزير، برقم (2109)، وصحيح مسلم في كتاب الإيمان: باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد، برقم (406).

(25) مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي (القاهرة: 1999م) صـ 131-137.

(26) وهو ما يراه د. فتحي عثمان من جواز إسقاط الجزية في مقابل دفعهم للزكاة والضرائب المحدثة معاً في بحثه "مراجعة الأحكام الفقهية الخاصة بوضع غير المسلمين"، فهو تغيير للإسم فقط. بينما تمسك فهمي هويدي في كتابه "مواطنون لا ذميون" صـ 144 بالشق الأول وهو إسقاطها ولم يركز على الشق الثاني الذي يكلفهم بالأمرين وجوباً.

(27) مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي صـ 142-144.

(28) أين الخطأ، عبد الله العلايلي صـ 91.

(29) الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن صـ 274.

(30) دليل المسلم الحزين، حسين أحمد أمين صـ 54، 263-264.

(31) سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي، د. خالص جلبي (بيروت ودمشق: 1998م) صـ 126-127.

ونلاحظ من تلك الآراء والفتاوى ما يلي:

1- تعليق حكم الحدود على الإياس من غيرها لا دليل شرعي عليه.

2- اعتاد أنصار التيار التغريبي على العبث بالألفاظ ودلالاتها لتوافق أهواءهم وآراءهم، فيجعلون الحقيقة مجازاً، ويجعلون المجاز حقيقة، ويخصصون العام، ويعممون الخاص، دون أدنى دليل من شرع أو عقل أو لغة!!

3- عندما يعجز أنصار التيار التغريبي عن إبطال كامل الأحكام فإنهم لا يقصرون في إبطال ما أمكنهم منها، وكأن إبطال الأحكام وتبديلها غاية في ذاته عند أتباع هذا الاتجاه.

4- حيث إن هذا الحكم منوط بالحاكم دون غيره، فلا يمكننا مناقشة تطبيقه في زماننا، في ظل تغييب كامل للفقه الجنائي في كامل العالم الإسلامي.

الفتوى السابعة: إنكار فرضية الجهاد:

تبنى هذه الفكرة القاديانيون حتى قال زعيمهم: "من الحرام على المسلمين أن يتمردوا على الحكومة الإنجليزية التي تحكم الهند" [(32)]، بل خصص كتاباً كاملاً في ذلك!!

ولا تهمنا تعليلاته الغريبة في هذا، لكنها كانت من أشد الفتاوى في هذا المجال. وبعد أن اندثرت هذه الفكرة ظهرت ثلاثة اتجاهات في هذا المجال:

الاتجاه الأول: حصر الجهاد في جهاد الدفع فقط دون جهاد الطلب، وهو في المحصلة اجتهاد يخصص حكماً شرعياً ولا يبطله، وهذا خارج عن موضوع بحثي، فهو لا يتناول المؤولين للجهاد ببعض جوانبه، فهذا مع شناعته أحياناً، إلا أنه يدخل في أبواب الاجتهاد التي يسعنا قبول بعضنا بعضاً فيها، ولكنه يتناول المنكرين للأحكام ومبطليها. ومع ذلك، فيا ليت القائلين بهذا القول فعلوا ما قالوا به، فجاهدوا جهاد الدفع الذي حصروا الجهاد فيه[(33)].

الاتجاه الثاني: جماعات وفِرَق لا تنكر الجهاد، لكنها تتجنب الحديث في الجهاد وأحكامه، وتنهى أتباعها عنه بحجة أولوية تزكية النفس التي لا تنتهي عندهم، وهو أيضاً خارج عن موضوع بحثي؛ لأنه في الأفعال وليس في الأحكام.

الاتجاه الثالث: يعمم مفهوم الجهاد ليشمل حماية المخالف ودفع كل الظلم، فيدخل فيه القتال مع

(32) انظر كتاب "الحكومة الإنجليزية والجهاد" لميرزا غلام أحمد القادياني (لندن: 2013م).

(33) انظر نماذج للكتب القائلة بذلك في: روح الجهاد وحقيقته في الإسلام، محمد فتح الله كولن (القاهرة: 2008م)، والجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه، محمد سعيد رمضان البوطي (دمشق: 1993م).

المشركين ضد المسلمين الظالمين، وأنه لو التقى مسلم وكافر بسيفيهما فالاثنان في النار، وتبناه د. خالص جلبي، والذي فهم من مجموع النصوص ما لم يفهمه الصحابة رضي الله عنهم كما قال[34].

وفي هذا الاتجاه تبرز عدة إشكاليات:

1- تمييع الأحكام الفقهية بإزالة كل ضوابط الجهاد التي تميزه عن باقي أنواع القتال الأخرى.

2- تمييع ضابط الظلم الذي يفسره الإعلام الغربي بما يتوافق مع مصالحه، فيصبح جهادنا معارك خالصة لمصلحة الغرب ومصلحة عدونا كما حصل في حرب العراق الأخيرة!! والبداية كانت مجموعة فتاوى فضفاضة عائمة تتجاهل قوله تعالى: {وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا}[35]!!

3- هذا الاتجاه لم ينكر الجهاد صراحة، لكنه يقرر قاعدة القاديانيين ذاتها، حيث يقول خالص جلبي: "وأهم ما في التحرير: تحرير النفس من كراهية الإنجليز قبل رحيلهم"[36].

الشق الثاني: دراسة لمجمل الاتجاه التغريبي في الفتوى

تحذير الشريعة من التغريب الفقهي:

الحقيقة إن الخروج عن أوامر النصوص بهدف اتباع الغرب (التغريب الفقهي) هو نوع من أنواع الابتداع المذموم في الدين، ولا يغير حقيقته اختلاف دافع الابتداع، ولا كونه في الأحكام الفقهية. وقد وردت نصوص عدة تحذر من الابتداع في الدين، منها:

1- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ"[37].

2- عن العرباضَ بن سارية رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أوصيكُم بتقوى الله والسمعِ والطَّاعةِ وإنْ عَبْداً حبشيًّاً، فإنَّه من يَعِشْ منكم بَعْدي فسَيَرى اختلافاً كثيراً، فعليكُم

(34) سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي، خالص جلبي صـ 14-16، 172، 198.

(35) سورة البقرة: 217.

(36) الصيام كتدريب على عدم ممارسة العنف، د. خالص جلبي، جريدة الرياض، الخميس 1998/1/8م- 1418/9/9هـ، السنة 34، ع 10790، وذات الفكرة كررها في مقال "دورات التحكم الداخلي"، جريدة الاتحاد الإماراتية صـ 39، 2013/7/24م-1434/9/15هـ، السنة 44، ع 13897.

(37) صحيح البخاري، في كتاب الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، برقم (2550)، وصحيح مسلم في كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، برقم (4589).

بسنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ، المهديِّينَ الرَّاشدينَ، تَمَسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنَّواجذِ، وإيَّاكم ومُحْدَثاتِ الأمورِ، فإن كُلَّ مُحدَثَةٍ بدْعَةٌ، وكل بدعَةٍ ضَلالةٌ"[38].

والذي يهمنا في زمن شيوع الجهل هو كيفية التمييز بين الصواب والخطأ في الفتاوى الفقهية، وعدم الانخداع ببريق الغرب والشرق في تلقي الفتاوى والآراء في زمان الفتن، وبالأخص مع احتمال وقوع الزلل من العالم. كل هذا يختصره مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه في الحديث الموقوف بقوله: "إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتَنًا يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَأْخُذَهُ: الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ، فَيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: مَا لِلنَّاسِ لاَ يَتَّبِعُونِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ؟!! مَا هُمْ بِمُتَّبِعِيَّ حَتَّى أَبْتَدِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ. فَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتُدِعَ، فَإِنَّ مَا ابْتُدِعَ ضَلاَلَةٌ. وَأُحَذِّرُكُمْ زَيْغَةَ الْحَكِيمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلاَلَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ يَقُولُ الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ".

فقيل لِمُعَاذٍ: مَا يُدْرِينِي رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلاَلَةِ، وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟

قَالَ: "بَلَى اجْتَنِبْ مِنْ كَلاَمِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهِرَاتِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: مَا هَذِهِ؟ وَلاَ يُثْنِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجِعَ. وَتَلَقَّ الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا"[39].

دوافع الحركة التغريبية في الفتوى:

نجد من خلال الفتاوى السابقة أن دوافع المفتين في الحركة التغريبية تتنوع بين الآتي:

1- الدفاع عن الإسلام في وجه الهجمة الغربية بنفي موضع الهجوم، فإذا هاجم الغرب الحجاب نجد بعض المفتين ينكر وجود الحجاب دفاعاً عن الإسلام!!

2- التجديد في الدين لجعله موازياً ومكافئاً للفكر الغربي الذي يرونه متطوراً في نظرهم، فيخلطون بين التجديد باستنباط الأحكام المناسبة للمسائل الجديدة الطارئة، وبين التحريف بتغيير الأحكام الثابتة التي استقر عليها التشريع، فينحون بذلك إلى إنشاء تشريع جديد من حيث لا يشعرون.

3- الضعف العلمي وعدم التمييز بين الصواب والخطأ في الاستنباط، وبالتالي يسيرون على الخط العام لـ "التحريف" الذي أطلق عليه غيرهم اسم "التجديد"، ويقتنعون قناعة تامة بفتاويهم الخاطئة. وبالأخص الفتاوى الصادرة من الشباب المندفع وغير المختص بالعلوم الشرعية رغبة في الظهور والشهرة، وبتشجيع من وسائل الإعلام، التي سعت جاهدة إلى "تغريب الفتوى، وفتح الطريق وإفساح مجالس الإفتاء

(38) سنن أبي داود، في كتاب السنة: باب في لزوم السنة، برقم (4607).
(39) سنن أبي داود، في كتاب السنة: باب لزوم السنة، برقم (4611).

في الإعلام أمام هؤلاء المتعالمين"[40].

4- الاعتقاد بانحراف شرائع الإسلام ابتداء من العصور الأولى، وأن المسلمين اجتمعوا على ضلالة، وأن عقول الناس لم تتفتق عبر العصور لكشف هذا الانحراف، وأنهم وحدهم نبغوا لكشف هذا الانحراف المزعوم. وبعضهم صرح بذلك، وبعضهم يوحي به من خلال مخالفته للواقع المستمر لقرون باستنتاجات واتهامات متراكبة غريبة.

لنرى إضافة لما سبق أثناء البحث عبارة كالتي قالها الدكتور فهمي هويدي: "إذا كان الدين من صنع الله ووحيه، فإن الفقه يظل من صنع التاريخ" [41].

توصيف عام للفتاوى التغريبية:

تتصف الفتاوى التغريبية بالملامح التالية:

1- تركزت على المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى فتاواهم فيما يتعلق بالحدود تصب نتائجها في الجانب الاجتماعي وتفتيت بنية المجتمع.

2- كانت في بدايتها مكتوبة في مؤلفات وفي فتاوى نصية، ثم أصبحت فيما بعد فتاوى ارتجالية في الجرائد أو على وسائل الإعلام في الغالب. مما يجعل توثيقها أصعب، كما يجعل تأثيرها آنياً لا يستمر.

توصيف عام للقائلين بالفتاوى التغريبية:

يتصف القائلون بالفتاوى التغريبية بالصفات التالية:

1- شذوا عن أهل زمانهم من العلماء وطلبة العلم، وانتقلت فتاواهم عبر الأجيال في سلاسل من الشذوذ جيلاً بعد جيل، فكل تلميذ ينقل عن أستاذه الذي تأثر بأفكاره فهو يكررها بحرفيتها. ولم تلق أي فتوى من تلك الفتاوى صدى أو انتشاراً بين الناس، ولا بين طلبة العلم خارج سلسلة الشذوذ.

2- غالبيتهم من غير المختصين، فهم مجرد مفكرين إسلاميين، وأحياناً مفكرين لا يتبعون للاتجاه الإسلامي، بل بعضهم يتبعون للاتجاه الحداثي أو العلماني ويفتون ويستشهدون بالنصوص.

تاريخ الحركة التغريبية الفقهية:

بدأت الحركة التغريبية فكرية بالتزامن مع خروج الاحتلال من العالم الإسلامي، وكانت تدعو لدخول ركب الحضارة بتقليد الغرب في المظاهر السلوكية الخارجية.

فلما لم تلق قبولاً جيداً من الناس بسبب التدين الفطري عند المسلمين بدأ أرباب تلك الدعوات

(40) الإفتاء بين التقويض والتفويض، عبد الله بن فهد الواكد، خطبة جمعة في جامع الواكد - حائل، 1431/9/10هـ-2010/8/20م: http://goo.gl/p8B8hw.

(41) مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي صـ 8.

بنشر التبريرات الفقهية لأفكارهم لترويجها بين الناس، كما رأينا في عدد من الفتاوى السابقة.

وكانت التبريرات في معظمها مرتبطة بالفروع كما رأينا سابقاً، وذلك بتبرير كل مسألة فقهياً بشكل منفرد عن المسألة الأخرى.

إلى أن ظهر اتجاه جديد، وهو الاستدلال بالمقاصد مجرداً عن القياس، وهو أول عمل تأصيلي لحركة التغريب الفقهي، يقول محمد عابد الجابري: "أما في أصول الفقه فلم يكن من الممكن أن يتبلور مفهوم "الكلي" في أرجائه؛ لأن ما كان يؤسس أصول الفقه هو القياس، والقياس هو حمل جزء على جزء حملاً يبحث له عما يبرره بالسبر والتقسيم"، ثم يعززون ذلك المنهج الأصولي باتهام الإمام الشاطبي بتبنيه في كتابه الموافقات[42].

"ثم يعرض الحداثيون آراءهم الفقهية في مسائل الحرية وأحكام المرأة والجهاد والعلاقة بغير المسلم وأهل الذمة والحدود الجنائية الخ، ويزعمون أن هذا كله بناءً على تفطنهم واستعمالهم لمقاصد الشريعة التي بشَّر بها الشاطبي وقعّدها وأصّلها في موافقاته، ويُعيدون ويبدؤون بإطراء الشاطبي. ويعرف أهل الخبرة بالفقه وأصوله أن الشاطبي لا علاقة له البتة بهذه الآراء التغريبية في مسائل الحرية والمرأة والجهاد والحدود الخ؛ لأن الشاطبي أصلاً من صقور المحافظة المذهبية في الفقه الإسلامي، وكلامه الكثير المنتشر في التعظيم البالغ لأئمة السلف واتباعهم، وتعظيم قاعدة "سد الذرائع"، وكلامه في التغليظ على جعل الخلاف حجة، والتشديد في منع تتبع رخص المذاهب، والفتيا بمشهور المذهب فقط، والتأكيد على اعتبار الجزئيات الشرعية وعدم إهمالها باسم الكليات، وتقديم المصالح الأخروية على الدنيوية، وتقديم النقل على العقل، وأن كل الأحكام تغطيها النصوص الشرعية، وتعظيم الشاطبي لمرجعية العالم وأن "المفتي قائم في الأمة مقام النبي"[43] عنده، وتحذيره من الاعتراض على الكبار من أهل العلم، وتحقيره للفلسفة، الخ. حتى أنه نُسِب إلى التشدد والتعسير في الفتيا الفقهية وروى بنفسه هذه التهمة"[44]، فقال رحمه الله كأنه يرد على المتهمين له اليوم: "وتَارَةً حُمِلَ عَلَيَّ الْتِزَامُ الْحَرَجِ وَالتَّنَطُّعُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنِّي الْتَزَمْتُ فِي التَّكْلِيفِ وَالْفُتْيَا الْحَمْلَ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ الْمُلْتَزَمِ لَا أَتَعَدَّاهُ، وَهُمْ يَتَعَدَّوْنَهُ وَيُفْتُونَ بِمَا يُسَهِّلُ عَلَى السَّائِلِ وَيُوَافِقُ

(42) بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية ط9، (بيروت: 2009م) ، صـ 547-548.

(43) انظر هذه الجملة في: الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحـ: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان ط1، (الخُبَر: 1417هـ-1997م)، (253/5)، بل جعلها مسألة مستقلة وحشد لها الأدلة.

(44) كيف أسهم الإعلام الليبرالي في تعزيز شرعية الغلاة، إبراهيم بن عمر السكران، موقع صيد الفوائد، السبت 2016/4/10م-1437/7/2هـ، صـ 11: http://www.saaid.net/Doat/alsakran/87.pdf.

هَوَاهُ، وَإِنْ كَانَ شَاذًّا فِي الْمَذْهَبِ الْمُلْتَزَمِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَأَئِمَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَلِلْمَسْأَلَةِ بَسْطٌ فِي كِتَابِ (الْمُوَافَقَاتُ)" [45].

فعلماء الأمة كلهم يأخذون بمقاصد الشريعة، فنقض رحمه الله بذلك اتهامهم له بترك القياس وترك مشهور كلام العلماء.

لتدخل فتاوى التغريب بعد ذلك مرحلة جديدة، وهي مرحلة انتشار الوعي بين عموم الناس عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في الشبكة الدولية (الإنترنت)، وانحسار دور وسائل الإعلام الحصرية التي يتحكم بها السلاطين، مما قوى مناعة الناس في مواجهة هذا الغزو الفكري بشكل تدريجي، وهو ما سنلحظه في "نتائج حركة التغريب الفقهي في عصرنا".

نتائج حركة التغريب الفقهي في عصرنا:

مع أن الأنظمة المستغربة والإعلام الإسلامي المستغرب قد حاول كثيراً إبراز أرباب تلك الفتاوى، ومع الضخ الإعلامي الشرقي والغربي، إلا أن نتائج الحركة التغريبية في المجال الفقهي كانت مختلفة وغريبة من وجهين:

1- بقيت فتاويهم قاصرة على أتباعهم ومريديهم، فلم تخرج إلى الشعبية بين المسلمين، فبقيت شاذة كشذوذ قائليها بين غيرهم من العلماء.

2- كانت النتيجة عكسية، فقد انتشرت المصارف الإسلامية، والحجاب، وارتفع مستوى الحشمة لدى السافرات، وقويت دعوات تحكيم الشريعة في الشارع اليوم.

إن التغريب الفكري جذري وتأثيره أكبر من التغريب الفقهي في الفروع، ومع أن اتجاههم إلى الفروع يدل على عجزهم في الهجوم في مجال الأصول، إلا أن النتائج القاصرة والعكسية السابقة تدل على إخفاق ذريع في تغريب الفروع، لا يقل عن إخفاقهم في تغريب الأصول.

وهذا يدل على انتشار الوعي العام بين المسلمين في مجال الأصول والأحكام الأساسية وارتفاع مستواه، وإن كان ضعيفاً في المجال الاختصاصي الدقيق.

وفي المحصلة فإن الشذوذ أمر لا بد منه في كل عصر، وأساس " التغريب الفقهي بالترويج لأقوال شاذة... ولن تعدم فتوى شاذة تبيح لك ما شئت من المنكرات يتبرع بها كاتب متطفل على الشريعة، أو نجم دعوي متألق يستثمر في الدعوة ويتربح من الموعظة، بل وربما صدر مثل ذلك من بعض أهل العلم زلة منه عن الصواب وشذوذاً عن الحق وغفلة عما يترتب على فتواه من عظيم المفاسد لمصالح شرعية يتوهمها

(45) الاعتصام، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحـ: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان ط1، (الخُبَر: 1412هـ-1992م)، (36/1).

تحت ضغط أجواء الانهزام والضعف، وكم من مفت لم يدرك خطورة فتاواه الشاذة إلا بعد فوات الأوان"[46].

المصادر والمراجع:

- الاعتصام، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تح: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان ط1، (الخُبَر: 1412هـ-1992م)

- أين الخطأ، عبد الله العلايلي، دار العلم للملايين، بيروت: 1978م.

- بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية ط9، (بيروت: 2009م).

- تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر: 1350هـ-1931م.

- تحرير المرأة، قاسم أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة: د.ت.

- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المنار ط4، مصر: 1373هـ.

- دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين ودراسات إسلامية أخرى، حسين أحمد أمين، دار العين للنشر ط11، القاهرة: 2007م.

- روح الجهاد وحقيقته في الإسلام، محمد فتح الله كولن، ترجمة: إحسان قاسم الصالحي، دار النيل ط5، القاهرة: 1428هـ-2008م.

- الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر ط1، دمشق: 1414هـ-1993م.

- الحكومة الإنجليزية والجهاد، مرزا غلام أحمد القادياني، ترجمة: محمد أحمد نعيم، الشركة الإسلامية المحدودة ط1، لندن: 1434هـ-2013م.

- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار

(46) البكري يحذر من خطورة التغريب الفقهي، عبدالله بن عمر البكري، جريدة الوطن القطرية، السنة 14، ع 5704، 2011/4/16م، صـ 5: http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=385B69E2-67CA-49FC-AF5C-F55479723A91&d=20110416.

الرسالة العالمية ط1، بيروت: 1430هـ-2009م.

– سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

– سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي، د. خالص جلبي، دار الفكر المعاصر ودار الفكر ط1، بيروت ودمشق: 1419هـ-1998م.

– صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة ط3، بيروت: 1407هـ-1987م.

– صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت: د.ت.

– الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، دار الإفتاء المصرية، القاهرة: 1431هـ-2010م.

– المرأة بين الأصول والتقاليد، د. حسن عبد الله الترابي، مركز دراسات المرأة، الخرطوم: 1421هـ-2000م.

– مراجعة الأحكام الفقهية الخاصة بوضع غير المسلمين، د. فتحي عثمان، مجلة الأمان، بيروت: د.ت.

– مسند أحمد، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة ط2، بيروت: 1420هـ-1999م.

– مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق ط3، القاهرة: 1420هـ-1999م.

– الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان ط1، (الخُبَر: 1417هـ-1997م).

– نابغة الشرق جمال الدين الأفغاني، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة: 2006م.

– الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد أبو زيد الدمنهوري، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: 1349هـ-1930م.

الدوريات والمواقع الإلكترونية:

– جريدة الإتحاد الإماراتية، 2013/7/24م-1434/9/15هـ، السنة 44، ع 13897.

– جريدة الرياض السعودية، الخميس 1998/1/8م- 1418/9/9هـ، السنة 34، ع 10790.

– جريدة الشرق الأوسط، 2002/7/3م-1423/4/22هـ، ع 8618.

– جريدة الوطن القطرية، 2011/4/16م، السنة 14، ع 5704.

– موقع صيد الفوائد، 2016/4/10م-1437/7/2هـ:

.http://www.saaid.net/Doat/alsakran/87.pdf

- موقع د. محمود عكام: http://www.akkam.org/.

- دراسة جامعة حجاتبة:
http://serrakaracam.blogspot.com.tr/2011/06/cok-eslilik-dinler-ve-bireysel-haklar.html .

الكلمات المفتاحية:

تغريب، تغريب فقهي، فتوى، فتاوى، جهاد، حجاب، ربا.

Impact of Alienation in Certain Modern Fatwas*

İbrahim Salkini**

Abstract

The research discusses a number of fatwas affected by the westernization and western thought which have changed some firmly-established fiqh rules and have contradicted formative texts and classical scholars. The research presents and studies these new opinions and reviews their effects on the Islamic reality in general and the fiqh movement in particular. The research examines the following issues: permitting interests in banks, hijab as optional not compulsory, female travelling without a company, forbidding polygamy, and denying all of jizya, hudud (Islamic punishment), and jihad obligation (commandment). The research also explores their evidences but without discussing them since the discussion requires a separate study for each issue, which are out of the scope of this research about westernization. Finally, I ask Allah to save us from mistakes or misguidance as He saved His Din, and Praise be to Allah, Lord of the Worlds.

Keywords

Westernization, Fiqh-Based Westernization, Fatwa, Fatwas, Jihad, Hijab, Interest.

Güncel Fetvalarda Yabancılaşmanın Etkisi

Özet

Araştırma, yabancılaşma ve batı düşüncesinden etkilenen ve sabit fıkhî hükümleri değiştiren, naslara ve cumhuru ulemaya muhalefet eden bir kısım fetvaları kapsamaktadır. Araştırmada o fetvalar ele alınıp incelenmiş, İslam genelinde ve fıkıh özelindeki etkileri üzerinde durulmuştur.

Araştırma şu konuları ele almıştır: banka faizlerinin mubah oluşu, başörtüsünün farz olmadığı, kadının mahremsiz sefere/seyahate çıkabilmesi, çok eşliliğin yasaklanması, cizyenin inkâr edilmesi, had cezalarının inkâr edilmesi, cihad farizasının inkâr edilmesi.

* This paper is the published in the 3th issue of *İlahiyat Akademi*. (İbrahim Salkini, "Güncel Fetvalarda Yabancılaşmanın Etkisi", *İlahiyat Akademi*, sayı: 3, 2016, s. 147-164.) The paper in Turkish issue should be referred to for citations

** Yrd. Doç. Dr., Gaziantep Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalı Öğretim Üyesi, salkini@gantep.edu.tr.

Ayrıca araştırmada deliller tartışılmaksızın ele alınmaktadır. Zira delillerin tartışılması ve değerlendirilmesi, her bir konu için müstakil bir araştırmayı muciptir. Bu ise konumuzun dışındadır.

Allah'tan, dinini koruduğu gibi bizi de kusur ve hatalardan korumasını diliyorum. Her türlü övgü âlemlerin rabbi olan Allah'a mahsustur.

The Reason for Authoring this Study

Westernization is an ideological movement that has been continuing for centuries. It has emerged in theology, materialism and extremist ideologies. Overlooking Arabic in the field of literature has resulted in the objection of certain hadiths which have not been rationally accepted by people or being doubtful of Sunnah collectively.

The impact of westernization can be seen in certain modern fiqh-based fatwas in the present time. However, such an aspect of the topic has not received much interest from researchers as much as the topic of westernization in regard to ideology and theology. As the present issue has been neglected in terms of the discipline of fiqh, it has also been disregarded ideologically. Fiqh should not be neglected in revealing the main essence.

Accordingly, this study was authored to meet such a deficit that was not examined before anybody from the relevant literature.

Context and limitations of the study

This study contains the fiqh-based aspect of westernization studies within the following limitations:

1. It has fiqh-related provisions while containing no fiqh or affiliation-related aspects.
2. The present study also reviews the researchers and ideologists who are interested in judgments and religious works while assessing the concept and legislation regarding westernization in detail. It does not include the ideas of those who declared their opposition to Islam and Islam's way of legislation and called Islam as outdated. As these people do not embrace and trust Islam, their ideas were not regarded as fatwa.
3. This study assesses the issue of rejecting Islamic provisions and clearly opposing religious works, but it does not review the detailed provisions of certain religious works. because these provisions are the topic of jurisprudence discussing the judgments and topics containing fiqh-based provisions. Many articles and books were authored in this regard, so these provisions were not preferred for the assessment in this study.

4. These afore-noted provisions review the fiqh-related aspect of the topic instead of the practical side. However, they do not include the failure of certain groups and congregations in practicing certain obligatory provisions, although these groups do not reject the afore-noted provisions. Ideological orientations cover such approaches rather than the discipline of fatwa and judgments.

Certain previous movements reached outside the borders of Islamic provisions by abandoning and overlooking Islamic legislation and works to improve shariah. These movements acted against the essence and works of shariah. They neglected certain works while focusing on others in this period, or they preferred their ideological and rational assumptions over religious works, which they limited in time.

Through fatwas, fiqh-based provisions and religious works, and canon obligations, according to them, they promote western ideologies by showing commitment just like the Prophet, who committed himself to revelations.

This study has two sections.

First Section: Review of the topics including westernization: Reflection of relevant fatwas and evidence without discussing the provisions and evidence. Such an action should belong to a fiqh-based discussion works. The first section serves as a preparatory part for the second section.

Second Section: It includes a brief review of the westernization-based inclination seen in fatwas, which constitutes the main purpose of this study and is a brief compilation from the fatwas of the first section.

1. Section: Assessing the issues impacted by westernization.

Certain fatwas that were read by muftis, popular throughout the previous century, and impacted by westernization are presented below.

1. Permissible quality of bank interests
2. Absence of obligation to wear a hijab
3. Women's ability to travel without veiling
4. Prohibition of polygamy
5. Rejecting jizya
6. Rejecting fixed penalties
7. Rejecting the obligation regarding jihad.

1. Permissible quality of bank interests

This fatwa emerged as Jamal ad-Din Afgani considered interest as permissible without multiplying the main figure.[1] Moreover, it was partially supported by Muhammad Abduh, who regarded internal interest as permissible to avoid borrowing from foreigners at interest.[2] Accordingly, Muhammad Rashid Riza stated that interest is not unlawful as long as it is not multiplied by multiple times.[3] Muhammad Abu Zaid, a scholar from following generations, noted that the revenue excessing the capital is the interest that is unlawful. He also explained that the sum in this regard is determined by the traditions of every society.[4] Abdallah al-Alayli considered bank interest as a usurer payment.[5] Dr. Muhammad Sayyid Tantawi regarded bank interest as a type of canonically lawful revenue in his fatwa dated 21/03/1991 [6]. In his fatwa dated 2010, Ali Juma considered bank interests is among the controversial topics and stated that these discussions could be overcome only through the ideas of people with authority.[7]

Only the idea of Muhammad Sayyid Tantawi will be reviewed in detail. He stated that bank interests are unlawful in his fatwa numbered 121/279 and dated 08.10.1987 when he was a mufti in Egypt. The fatwa is as follows: *"The following should be stressed when it comes to depositing a certain capital at a certain interest to a bank: A certain amount of interest given in return for a sum deposited to banks is defined legally as the money loaned in return for interest. Thus, this is actually the excessive unlawful interest reflected in the works, sunnah and compilations. Besides, depositing money to banks at an interest determined for every six months is not lawful."*[8]

Similarly, he said the following in his fatwa dated 13.04.1988 and numbered 123/97: "Earning revenue by depositing money in return for interest for a pre-determined period and amount is regarded as usury. The revenue gained in this regard should be considered an excessive interest that is unlawful for shariah."[9] Many similar fatwas from him were issued on 15.01.1989 and on January 20, February 19, and March 20 of the same year.

[1] Nabighatu ash-Sharq Jamal ad-Din al-Afgani, Muhammad Abu Rayya, Cairo, 2006, p 98.
[2] Tarihu al-Ustaz ash-Sheikh Muhammad Abduh, Muhammad Rashid Riza, Cairo, 1931, v. 1, p. 944.
[3] Tafsiru al-Manar, Muhammad Rashid Riza, Cairo, h. 1373, v. 4, p. 123; v. 10, p. 944.
[4] al-Hidaya wa al-Irfan fi Tafsiri al-Qur'ani bi al-Qur'an, Muhammad Abu Zaid ad-Damanhuri, Cairo, 1930, p. 53.
[5] Ayna al-Hata', Abdallah al-Alayili, Beirut, 1978, p. 68-69.
[6] al-Fatawa al-Islamiyya, Daru al-Iftai al-Misriyya, popular muftis from the period between 1895 and 1996, Cairo, 1431/ 2010, v. 4, p. 347-371.
[7] al-Fatawa al-Islamiyya min Dari al-Iftai al-Misriyya, Cairo, 1431/ 2010, v. 35, p. 81-82.
[8] al-Fatawa al-Islamiyya, Daru al-Iftai al-Misriyya, popular muftis from the period between 1895 and 1996, v. 3, p. 115.
[9] al-Fatawa al-Islamiyya, Daru al-Iftai al-Misriyya, popular muftis from the period between 1895 and 1996, v. 17, p. 247-249.

The following points that are briefly provided below catch attention in this regard:

1. There is a contradiction between the fatwas of the same person. How can bank interest be unlawful and permissible at the same time?
2. If he nullified his previous fatwa, why did he not explain the mistake in his previous fatwa while he was preaching his new fatwa?
3. If his provision changed in time, what is the reason for the change in his fatwa?
4. Nothing regarding the unlawful quality of bank interests was found in press organs despite the disinformation on the fatwas reflecting interest as permissible.

These points indicate that the fatwa reflecting interest as permissible is problematic, that this fatwa is related to the westernization movement seen in Islamic word at that period, and that it is not based on religious works and canon methods.

2. Absence of obligation to wear a hijab

Although Qasim Amin is the first person fussing against the topic of a hijab, his fiqh-based role in this regard was limited due to the following reasons:

1. His role was limited to his actions of deactivating the canon qualities of a hijab without providing any evidence in this regard and of assessing a hijab from a historical and philosophical perspective. In brief, he interpreted the statements of canonists based on the legislation period of the era.[10] He neglected the directive wordings in the religious works. He also did not consider the fact that the religious works he referred to emerged later than the legislation period, which contradicts with his historical perspective in this regard.
2. His expertise is only in literature, so he is not an authority in law, which caused him to assess the topic from literary and philosophical perspectives. He clearly confused the topics of veiling and joining the society when he reviewed the topic.
3. Contrary to statements regarding him, it was surprising to see that he only discussed the topic of opening the face and hands. He stated the following in this regard: *"If there were Islamic works and orders directing people to veil as how certain Muslims do, I would not need to mention this issue and I would not author even a single letter opposing these works and orders no matter*

[10] See: Tahriru al-Mar'a, Qasim Amin, Muassasatu Hindawi li at-Ta'lim wa as-Saqafati, Cairo, nd., p. 39-40.

how harmful they were. As you know, divine orders are to be followed without question. However, we could not find a religious work obligating veiling as mentioned… The things we mentioned about the harms of veiling are among the points of wisdom arising from the Islamic permission for women to open their faces and hands. We do not mean more than that."[11] This discussion is not within the context of this study. What this study assesses is limited to the rejection of veiling.

It is clear that the modernist orientation and "westoxification" are the basis of his perspective. He stated the following in this regard: "The veiling tradition we follow is not specific to us, and veiling was first performed by people other than Muslims. It was known by almost all nations. However, this tradition was lost to follow social necessities and to advance and develop socially. This important topic should be reviewed in regard to its religious and social aspects."[12]

He presents his ideas and makes efforts to adapt the religious works to his progressive opinions. However, he does not discuss the issue of veiling in his statement. He only reviews the topic of al-ihtilat, meaning covering the body from men, which is outside the context of this study. I do not know what made him use a hijab-related wording. He made the following statement which was difficult for the people of his era to explain: "*What readers should do when they need to understand what I say about the harms of wearing a hijab without having any doubts is to compare an educated woman from their family with a rural woman or an educated woman who does business in an urban area.*"[13] He then mentions the weakness of educated women who cannot join men and the ability of educated women who can act alongside men to conduct their own businesses.

There are two important names indicating that wearing a hijab is not obligatory: Dr. Husein at-Turabi with expertise in canon sciences and Husein Ahmad Amin, who bases the issue on canon works. Accordingly, wearing a hijab is specific to the wives of the Prophet. Dr. At-Turabi relates this claim to the fact that Surah al-Ahzab is entirely related to the wives of the Prophet, and he neglects other works on the hijab.[14] Ahmad Amin claimed that there were many female sahabah members who traveled without facing any opposition and accused the early tafsir authorities of doing many wrongs. He also stated that these authorities have Persian roots, that they were affected by excessive veiling of the pre-Islamic period, that they had demanded from women more than what the Quran

[11] See: Tahriru al-Mar'a, Qasim Amin, Muassasatu Hindawi li at-Ta'lim wa as-Saqafati, Cairo, p. 39-42.
[12] Tahriru al-Mar'a, Qasim Amin, Muassasatu Hindawi li at-Ta'lim wa as-Saqafati, p 38.
[13] Tahriru al-Mar'a, Qasim Amin, Muassasatu Hindawi li at-Ta'lim wa as-Saqafati, p 49.
[14] al-Mar'atu Bayna al-Usul wa at-Taqlid, Dr. Husein Abdallah at-Turabi, Khartoum, 2000, p. 14.

wanted women to do, and that they reflected everything obligatory for the Prophet's wives, according to the Quran, as valid for all women.[15]

The most bizarre work authored in this field covers the following statement by Halis Jalabi: "The native women in Australia wear nothing on their breasts without any disorders arising from such action. People in the caves of the Philippines live nakedly with their children, and their preachers do not say anything like the following: "What you do is inconvenient." However, if women from certain places of the Arab world totally veil themselves in black and then show their bare hands, Arab men who experience sexual hallucinations of all women are aroused."[16]

The following can be understood when these fatwas are assessed ideologically without making an ideological assumption based on religious works:

1. The presence of certain women traveling does not mean that veiling is or is not obligatory, which indicates that women have the freedom to follow or neglect the provisions regarding prayers.

2. If veiling is not obligatory, then did the female sahabah members present an unnecessary innovation and act against the shariah by veiling?

3. The evidence indicating that veiling was performed during the time of the Prophet confirms that veiling was not a late tradition, as claimed by these researchers. Accordingly, the Prophet stated the following in a narrative conveyed from Ummu Salamah: " When the verse يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ (tell your wives and your daughters and the women of the believers to bring down over themselves [part] of their outer garments) was revealed, Ansar women wandered around as if there were crows flying above their heads due to the clothes they wore."[17]

This narrative constitutes the reason for the revelation of the afore-noted verse, and this study reviews the historical aspects of the topic to prove the rootlessness of the claim that veiling was not performed in the late periods. However, there is a question arising in this regard: Is there anything other than following the strong westernization trends that reflects rejecting the history and facts as permissible to nullify the order of veiling?

4. Prof. Halis Jalabi's statement indicates that people propagandizing westernization use fictional and emotional words while spreading their own ideas and jurisprudences. Their words do not have any powers and make

[15] Dalily al-Muslimi al-Hazin, Husein Ahmad Amin, Cairo, 2007, p. 266.

[16] Jadaliyyatu ash-Shi'i wa as-Sunni, Halis Jalabi, eş-Şarku'l-Evsat Dergisi, 22.04.1423/ 03.07.2002, Issue no: 8618.

[17] Sunanu Abi Dawud, *Libas*, the section regarding the verse {وليدنين عليهن من جلابيبهن}, hadith no: 4101.

any assumptions from religious works. However, their speeches affect the public, although they do not represent any facts.

3. Women's Ability to Travel Without Veiling

This fatwa was issued by Dr. Muhammad Aqqam and supported with the following hadith: *"God will finish this process. In other words, women in howdah will be able to go from Sanaa to Hadhramaut alone."*[18]

The following points regarding this fatwa are interesting:

1. The hadith supporting the fatwa was not found. There are actually two hadiths in this regard:
   - Adiy ibn Hadim conveys the following from the Prophet: "God will help and bless you or grant you the chance to conquer whatever you please so that a woman in howdah will be able to go from Hira to Madinah and fear nothing but any possible theft of her howdah."[19]
   - Habbab ibn Arat conveys the following from the Prophet: "God will surely finish this process. In other words, one who rides one's animal from Sanaa to Hadhramaut will not fear anyone but God and have any fears related to one's sheep flocks other than wolf attacks. However, you are hurrying for no reason."[20] This hadith does not mention women and howdah.

   The term "alone" was not found in any narratives regarding these two hadiths. The hadiths mention women's fears rather than the presence or absence of their comfort.
2. This fatwa has not caused much sensation in the present time because it is common for people to act in a manner they know of these issues. They do not question the topic as long as there is a monetary obligation arising from opposing such topics.
3. People displaying such an approach related to the provision in this regard to the time, instead of the place, mentioned in the hadith.

   "One does not travel to a two-day distance with a woman whose husband or a relative that cannot marry her is not around her."[21]

   Orientations of those who adopted this fatwa vary from westernization inclination as seen in women's case and following their own desires in relating the provision of traveling to time without any privacy in this regard. This second group considers women's journey to

[18] http://www.akkam.org/?type=1330t, fatwa no 545.
[19] Sunanu at-Tirmidhi, *Tafsiru al-Qur'an*, Surah al-Fatiha, hadith no: 2953; Musnadu Ahmad, hadith no: 19381.
[20] Sahihu al-Bukhari, *Manaqib*, the section entitled Alamatu an-Nubuwwa fi al-Islam, hadith no: 3416.
[21] Sahih al-Bukhari, *Ihsar wa Jazau as-Said*, the section entitled Hajju an-Nisa, hadith no: 1765; Sahih al-Muslim, *Haj*, the section entitled Safaru al-Mar'ati maa Mahramin ila Hajj wa Ghayrihi, hadith no: 3326.

the furthest point of the world without privacy, as permissible. However, they accept the points of shortening prayers and fasting during journeys based on the rule of distance. The case does not change even when the journey is made by car to a village at a thirty-minute distance.

4. Prohibition of Polygamy

Fatwas that clearly and canonically prohibit polygamy were not found. However, due to three Islamic countries whose laws absolutely prohibit polygamy, this topic was assessed in this study. These countries are Tunisia, Turkey and Azerbaijan. Iraqi Kurdistan also prohibits polygamy. The provision of prohibition is in the legislation of these countries, but there are more than 187,000 polygamy cases in Turkey.[22] In other words, people actually oppose laws while failing to practice them.

Muslims' approach that polygamy is permissible in Islam is opposed by these laws, but they do not affect human life. Although these laws have more authority than fatwas, they have been neglected almost totally in people's attitudes and practices.

5. Rejecting the Jizya

It is interesting to see that modern Muslims pay taxes that are a couple of times higher than jizya. Moreover, they have canon responsibilities of spending their goods (as alms) and life, which are not obligatory for others. Obligations for other people, on the other hand, are not canon but legal.

The method of this study is not to discuss and establish judgments, but to reveal the anomalous fiqh issues caused by people following the trend of westernization.

This fatwa was first presented by Fahmi Huwaydi, who considered jizya as a specific provision generalized by canonists. He even says the following: "the legal concept of jizya is not present in the modern century".[23] The hadith of the Prophet indicates that jizya will be abolished when Jesus descends. In a narrative, the Prophet states the following, according to Abu Hurayra: "I swear to God Almighty with all powers that Ibni Maryam is about the join you as a fair arbitrator. He will break the cross, kill pigs, and abolish jizya. The goods will reach such a degree that nobody will accept the abolishment of jizya." [24]

Fahmi Huwaydi reviewed the ideological differences between the canonists regarding the legislation-based wisdom of jizya and assessed why jizya was

[22] A study by Hacettepe University, Ankara, 2011, http://serrakaracam.blogspot.com.tr/2011/06/cok-eslilik-dinler-ve-bireysel-haklar.html

[23] Muwatinun La Zimmiyyun, Fahmi Huwaydi, Cairo, 1999, p. 128-129, 144.

[24] Sahih al-Bukhari, *Buyu*, the section entitled Qatlu al-Hinzir, hadith no: 2109; Sahih al-Muslim, *Iman*, the section entitled Nuzulu Isa ibn Maryam, hadith no: 406.

preached.[25] He neglected the fiqh-based jurisprudences that do not have religious works in this regard. Therefore, these jurisprudences cannot be the issues that abolish relevant provisions when they are abolished.

Accordingly, jizya, in its general sense, is a payment paid by modern Muslims and other people to finance government bodies or meet the expenses of military mechanisms in a specific sense.[26] However, this does not mean rejecting the jizya provision to protect Islam against the western trends opposing Islamic legislation. These points do not go beyond justifying the legislation of provisions and expressing the wisdom in this regard. These are not the reasons for the nullification of provisions.

The most interesting point he reflected is that Umar replaced jizya with doubled alms.[27] Alms are already higher than jizya. Then, how will the public be when the alms is doubled? The last point he reflected is the authorization for changing the name of jizya and multiplying the figure in this regard, which is totally against the purpose of the researchers.

6. Rejecting fixed penalties

Certain modernists stated that fixed penalties could be used only when other penalties become irrelevant.[28] Abdallah al-Alayili and Muhammad Abu Zayd reflected this idea.[29] Husein Muhammad Amin explained that the meaning of the verse on theft is metaphorical and that the fixed penalties are the provisions that can be changed in time.[30]

After these calls failed, the movement of Jawdat Said, who only rejected the concept of apostasy, emerged. Halis Jalabi, his student and son-in-law, followed him in this regard.[31]

The following points are interesting in regard to these ideas and fatwas:

1. There are no canon evidence relating the provision of fixed penalties to the irrelevance of other penalties.

2. The followers of westernization made the action of misusing wordings and implications a habit to justify their demands and ideas. Thus, people who turn facts into metaphors and metaphors into facts without

[25] Muwatinun La Zimmiyyun, Fahmi Huwaydi, p. 131-137.

[26] Instead, this is the idea of Fathi Usman in terms of the authority to reduce jizya after paying alms and subsequent taxes. He detailed this issue in the study entitled "Murajaatu al-Ahqami al-Fiqhiyyati al-Hassa bi Wad'i Ghayri al-Muslimin". This is just a change in name. Fahmi Huwaydi adopted the first part of this idea in his book entitled "Muwatinun La Zimmiyyun", which is reducing the jizya. He did not focus on the obligation regarding alms and taxes, which is the second part.

[27] Muwatinun La Zimmiyyun, Fahmi Huwaydi, p. 142-144.

[28] Ayna al-Hata', Abdallah al-Alayili, p. 91.

[29] al-Hidaya wa al-Irfan fi Tafsiri al-Qur'ani bi al-Qur'an, p. 274.

[30] Dalilu al-Muslimi al-Hazin, Husein Ahmad Amin, p. 54, 263-264.

[31] Sayqulujiyyatu al-'Unf wa Istiratijiyyatu al-Halli as-Silmi, Dr. Halis Jalabi, Beirut and Damascus, 1998, p. 126-127.

providing any rational or ideological evidence limit the borders of publicly-known concepts while expanding the specific points.

3. Followers of westernization do not content themselves when they cannot abolish the provisions totally. Nullification and change of the provisions seem to be the main purpose of these people.

4. As this provision is only within the responsibility of judges, the practice of this provision cannot be discussed in modern times when there are no practices of penal codes in any places of the Islamic world.

7. Rejecting the Obligation Regarding Jihad

Qadiyanis adopted this idea and their leaders stated the following in this regard: "It is unlawful for Muslims to resist the British government controlling India."[32] He even authored a particular work in this regard.

The explanations he made for the reasons are not significant but this fatwa is among the most extreme fatwas issued in this field. Three relevant inclinations emerged after this idea was forgotten.

1. Limiting jihad to defense without demand. This is a legislative point reflecting a canon provision, and this does not nullify the provision. This is outside the context of this study because this study does not include the people who gloss jihad from certain aspects, which is nonsense but some scholars accept the case and include it to their fields of research. The present study reviews the people who reject and nullify provisions. However, it would be better for the adopters of this idea to practice what they preach and perform defense concepts, which they use to limit the borders of jihad.[33]

2. The second group consists of the congregations and groups that do not reject jihad but avoid making statements about jihad and jihad provisions. They present the acquittal of the self, which does not end for them, as an excuse and prevent their followers from performing jihad, which is also outside the context of this study because such a topic is related to practice rather than the provisions.

3. This group expands the borders of jihad in a manner to cover guarding the opposition and preventing all sorts of torments, which includes fighting against tyrant Muslims alongside the disbelievers. Accordingly, if Muslims and disbelievers face one another to fight, then the place for both will be hell. This idea was adopted by Dr. Halis Jalabi and those who understand what sahabah members did not from the religious works.[34]

---

[32] See: al-Huqumatu al-Injiliziyya wa al-Jihad, Mirza Gulam Ahmad al-Qadiyani, London, 2013.

[33] For the works reflecting this idea, see: Ruhu al-Jihad wa Haqiqatuhu fi al-Islam, Muhammad Fathallah Gulan, Cairo, 2008; al-Jihad fi al-Islam Qayfa Nafhamuhu wa Qayfa Numarisuhu, Muhammad Sa'id Ramazan al-Buti, Damascus, 1993.

[34] Sayqulujiyyatu al-'Unf wa Istiratijiyyatu al-Halli as-Silmi, Dr. Halis Jalabi, p. 14-16, 172, 198.

This inclination has many issues:

1. Weakening the fiqh-based provisions by abolishing the rules separating jihad from other war types.

2. Weakening the rules of torment was arbitrarily explained by the western media. Muslims' jihad has turned into the fights for the interests of the west and our enemies, which is also the case for the Iraqi War. These were initially extreme fatwas neglecting the verse وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا[35] (And they will continue to fight you until they turn you back from your religion if they are able.)

3. This movement does not clearly reject jihad. However, they accept the rule of Qadiyanis. Accordingly, Halis Jalabi states the following: "What is more important than freedom is freeing the self from the malevolent acts of the British government before they left India."[36]

2. Section: A Brief Review on the Inclination of Westernization in Fatwas

Protection of Shariah from Fiqh-Based Westernization

Going beyond the orders in religious works to suit the west (fiqh-based westernization) is a condemned innovation in Islam. The difference in innovation motives does not change the essence of innovation and its presence in fiqh-based provisions.

There are many religious works reflecting warnings regarding the presence of innovation in Islam. Some of them are as follows:

1. The evidence from Aisha, the Prophet stated the following: "Whoever brings anything that is out of Islam, that cannot be accepted and is to be instantly rejected."[37]

2. According to a narrative from Arbad ibn Sariya, the Prophet stated the following: "I advise you to fear, listen to and obey God even if you are managed by a slave from Ethiopia. It is obvious that people among you will have many disputes after my time. I advise you to follow my sunnah and distinguished caliphs. Follow them strictly and avoid anything that is formed later. What I meant by anything is innovation, all sorts of which is a perversion."[38]

---

[35] Al-Baqarah, 217.

[36] as-Siyam qa Tadribin ala Adami Mumarasati al-Unf, Halis Jalabi, er-Riyâdu's-Suûdiyye Dergisi, 09.09.1418/ 08.01.1988, year 34, Issue no: 10790; he repeated the same idea in his article entitled "Dirasatu at-Tahaqqumi ad-Dahili". el-İttihâdü'l-İmârâtiyye Dergisi, 15.09.1434/ 24.07.2013, year 44, Issue no: 13897.

[37] Sahih al-Bukhari, *Sulh*, the section entitled Iza aslahu ala sulhi jawrin fa as-sulhu mardudun, hadith no: 2550; Sahih al-Muslim, *Aqziya*, the section entitled Naqdu al-Ahqami al-Batila, hadith no: 4589.

[38] Sunanu Abi Dawud, *Sunnah*, the section entitled Luzumu as-Sunnah, hadith no: 4607.

What is important for us during the times when ignorance became common is our method of separating the corrects and wrongs in fiqh-based fatwas and avoid from the attractive western approaches in deriving fatwas and ideas from the period of disorder. This is especially important when there is a possibility to mislead people. Muaz ibn Jabal summarizes these in the relevant hadith as follows: "There will be malevolence among you. Goods will increase then. Moreover, the Quran will be open to believers, disbelievers, men, women, slaves, free people, young and the elderly. One of them will say: "Why do not they follow me? Although I read the Quran, nobody followed me. They will not follow me as long as I do not present them anything divine other than the Quran." Avoid following anything from these people! What they present are perversion and anomaly. I warn you against the abnormal acts from knowledgeable people because the devil will invite the knowledgeable to perversion and anomaly through language.

Muaz was asked: "How can I know whether a knowledgeable person caused perversion or a disbeliever spoke facts?"

He replied: "Avoid the popular words of a knowledgeable person so that he will not deviate you from your path. Maybe that person would abandon his wrongs one day. Accept whatever is true and follow it because facts result in benevolence."[39]

Motives of Westernization for Fatwa

It is clear from the fatwas above that the instigating elements of the people issuing fatwas within the westernization movement differ, as noted below.

1. Defending Islam against the western attacks by banning the topic of assaults. When the west defends its ideas against the topic of veiling, certain muftis reject veiling to defend Islam.
2. Presenting unnecessary innovations to make Islam equal to the western approach, which is developed according to them. However, they confuse the concepts of novation and legislation performed to issue new provisions for new issues with the process of manipulation conducted to change the fixed provisions. Thus, they are inclined to establish a new legislative system without even being aware of the case.
3. Failure in separating the corrects and wrongs in issuing provisions due to scientific weakness. They set their claims based on the general lines of the manipulation called novation by others and satisfy themselves with their wrong fatwas. Fatwas issued by young

[39] Sunanu Abi Dawud, *Sunnah*, the section entitled Luzumu as-Sunnah, hadith no: 4611.

people who act without taking their time/thinking extensively and who do not have any expertise in canon discipline to show themselves and become popular. These young people act in accordance with the media organs that are promoted to make great efforts to westernize fatwas and expand the fatwa sessions in media for these young people.[40]

4. They state that Islamic laws have been manipulated since the early centuries, that Muslims are all affected by deviance, that people have been failing to perceive such a distortion in their minds, and that only they have the superior quality to realize such deviance. Some of them clearly indicated these points while some hinted by opposing historical facts by making assumptions and directing plenty of accusations.

In addition to the points noted above, Fahmi Huwaydi stated the following: "Religion has a divine quality while fiqh, which is the religious revelation, has been formed historically."[41]

A General Definition Regarding Westernization Fatwas

Westernization-based fatwas have the following quality:

1. Focus on social and financial fields. Their fatwas on fixed topics impact the social filed and disintegration of social structure.
2. These fatwas were initially written in books and textual fatwas, but they were later compiled as extemporaneous fatwas in journals and media organs, which made it difficult to trust them and resulted in momentary and temporary effects for these works.

A General Definition Regarding the Adopters of Westernization Fatwas

Adopters of westernization fatwas possess the following qualities:

1. They have different ideas from the scholars and students in their times, and their fatwas have been passed down to following generations in a sequence of extraordinary approaches. Every student conveyed fatwas literally from their instructors who impacted their ideas. None of these fatwas received any reactions and they did not spread among the students of Islamic science other than those in sequences.
2. Most of them have no expertise. They are only some Islamic scholars, and some of them are the philosophers who do

[40] al-Iftau bayna at-Taqwizi wa at-Tawfiz, Abdallah ibn Fahdi al-Waqid, A Friday sermon, 20.08.2010, http://goo.gl/p8B8hw

[41] Muwatinun La Zimmiyyun, Fahmi Huwaydi, p. 8.

not follow the Islamic trends. Some even follow the modernist or secular trends, issue relevant fatwas and reflect religious works as evidence.

History of Fiqh-Based Westernization

Movement of westernization actually emerged in the same period when the Islamic world was occupied. This movement mimics the west in its external acts and invites people to join the civilization side.

Due to the natural religious characteristics of Muslims, it was not accepted much by people. Thus, people making these calls started to issue fiqh-related reasons to make sure their ideas were accepted. The majority of these reasons were related to the law-based fiqh concepts, as explained before. Each topic was justified separately from other topics and from a fiqh-related perspective, which continued until a new movement emerged. This new movement is the method of making an assumption from maqasid in a manner that is independent of comparisons. This is the first movement to strengthen the roots of fiqh-based westernization. Muhammad Abid al-Jabiri states the following: "It is not possible to totally clarify the concept of 'qulli' in the discipline of fiqh because comparisons constitute the basis for fiqh. Comparisons indicate relating fascicles to fascicles. Such a relationship indicates reviewing the concepts that justify fascicles through assessments and classifications. Then, the representatives of this movement support this methodological management by accusing Imam Shatibi of adopting this in his book entitled *Muwafaqat*.[42]

Modernists present their fiqh-based ideas in certain topics such as freedom, women-related provisions, relationships with non-Muslims, non-Muslims in the Ottoman era and fixed criminal points. The claim that these were all formed to understand the concept of maqasid that was indicated, justified and made a rule by Shatibi in *Muwafaqat* and they praise Shatibi. Experts of fiqh and fiqh methodology know that these westernization-related ideas regarding the concepts of freedom, women, jihad and fixed laws have no association with Shatibi because he was among the pioneers of sectarian conservatism. Moreover, the topics he reviewed can be regarded as evidence. These topics are as follows: Praising Salafi imams and following them in an excessive manner, overvaluing the principle of Sadd al-Dharai, presenting severe statements regarding considering the opposition as hujjat, showing no tolerance solely in terms of preventing the action of following the licenses and well-known fatwas of sects, valuing insignificant canon issues and stressing that these issues should not be

[42] Bunyatu al-Aqli al-Arabiyyi, Muhammad Abid al-Jabiri, Marqazu Dirasati al-Wahdati al-Arabiyyati, Ninth edition, Beirut, 2009, p. 547-548.

neglected for qulli issues, valuing the affairs of eternal life more than the mortal ones, preferring narration to intelligence, coverage of all provisions by canon works, paying attention to the point that scholars are the authority to consult and considering the statement "those who issue fatwas are equal to the Prophet in the ummah"[43], giving warnings about objection the pioneers of Islamic science and overlooking philosophy.

Shatibi was accused of being harsh and challenging when it comes to fiqh-based fatwas, which was also reflected by him.[44] He made the following statement as a response to those who directed the accusations: "I am sometimes accused of being harsh and demanding in terms of Islam. What makes people say these is that I prefer the well-known sectarian ideas regarding responsibilities and fatwas and that I stay within limits in this regard. However, they neglect the well-known points and issue fatwas that are easy to understand and issue and that suit the demands even if there is an extraordinary idea in the followed sect or in the approach of other people. Imams of Islamic science act contrarily. This issue was reviewed in detail in the book *Muwafaqat*."[45]

All scholars from the ummah accept the maqasid of shariah. Therefore, Shatibi refutes the accusations of abandoning the relevant comparisons and well-known statements of scholars.

Westernization fatwas reach a new phase from then on, which is the generalization of awareness among people through the modern social communication instruments within the internet network and decreasing the role of particular media instruments controlled by the authorities. Thus, people's resistance against this ideological battle has gradually increased. This issue will be detailed in the following section.

Current Conclusions of Fiqh-Based Westernization Movement

Efforts of westernized systems and Islamic media to highlight the people who issued these fatwas and results of westernization in fiqh discipline, despite the promotions by the eastern and western media, are different and interesting at the same time.

1. Their fatwas were only followed by their followers and supporters and received no attention from the Muslims. Those who

[43] See: Al-Muwafaqat, Ibrahim ibn Musa al-Lahmi ash-Shatibi, Ed. Mashur ibn Hasan Al-i Salman, Daru Ibni Affan, First edition, Hubar, 1417/ 1997, v. 5, p. 253. He even assessed it as a separate topic and brought a lot of evidence.

[44] Qayfa Ashama al-I'lamu al-Librali fi Ta'zizi Shariati al-Ghulat, Ibrahim ibn Umar as-Saqran, Saydu al-Fawaid web site, 02.07.1437/ 10.04.2016, http://www.saaid.net/Doat/alsakran/87.pdf

[45] al-I'tisam, Ibrahim ibn Musa al-Lahmi ash-Shatibi, Ed. Salim ibn 'id al-Hilali, Daru Ibni Affan, First edition, Hubar, 1992/ 1412, v. 1, p. 36.

issue fatwas are extraordinary among the other scholars in addition to these extraordinary fatwas.

2. However, the result was not expected. Islamic banks and veiling became popular. Moreover, the timidity of traveling women increased, and the impact of strengthening the practice of shariah in the street was boosted.

Fiqh-based westernization is more radical and has a greater impact than the lawful fiqh within the movement of westernization. The adoption of lawful fiqh indicates that they cannot attack the field of methodology. However, these limited results with unexpected impacts indicate that the westernization of lawful fiqh resulted in failure. Moreover, this failure is not less important than what was experienced during the westernization of methodology, which indicates that the general awareness among Muslims increased and became popular in regard to the methods and basic provisions. However, the awareness regarding the complicated topics requiring expertise is not extensive.

In brief, exceptional ideas are inevitable and present in every century. The essence of fiqh-based westernization is based on the introduction of exceptional statements. An extraordinary fatwa that reflects any malevolent acts as permissible is always present. A clerk benefiting from shariah for his propagandas or a scholar who earns a profit by using relevant religious concepts and preaching are always ready to issue such a fatwa. Such a person may be among the Islamic scholars because this person deviates from the truth and correct path. He is not aware of the harms he gives to the benefits of shariah as a result of the fatwas he issues. He also thinks that shariah is under the pressure of the atmosphere affected by defeat and weakness. There are many muftis who understand how dangerous the extraordinary fatwas are at a later period.[46]

References

- al-I'tisam, Ibrahim ibn Musa al-Lahmi ash-Shatibi, Ed. Salim ibn 'id al-Hilali, Daru Ibni Affan, First edition, Hubar, 1992/ 1412.
- Ayna al-Hata'u, Abdallah al-Alayili, Daru al-Ilmi li al-Malayin, Beirut, 1978.
- Bunyatu al-Aqli al-Arabiyyi, Muhammad Abid al-Jabiri, Marqazu Dirasati al-Wahdati al-Arabiyyati, Ninth Edition, Beirut, 2009.

[46] al-Baqri warns people about the dangers of fiqh-based westernization. Abdallah ibn Umar al-Bakri, el-Vatanu'l-Katariyye Dergisi, 16.04.2011, year 14, p. 5704, p. 5, http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=385B69E2-67CA-49FC-AF5C-F55479723A91&d=20110416

- Tarihu al-Ustaz ash-Sheikh Muhammad Abduh, Muhammad Rashid Riza, Matbaatu al-Manar, Cairo, 1931/ 1350.
- Tahriru al-Mar'ati, Qasim Amin, Muassasatu Hindawi li at-Ta'lim wa as-Saqafati, Cairo, n.d.
- Tafsiru al-Manar, Muhammad Rashid Riza, Daru al-Manar, Fourth Edition, Cairo, 1373.
- Dalilu al-Muslimi al-Hazin ila Muqtada as-Suluq fi al-Qarni al-'Ishrin, Husein Ahmad Amin, Daru al-Ayni li an-Nashr, Eleventh edition, Cairo, 2007.
- Ruhu al-Jihad wa Haqiqatuhu fi al-Islam, Muhammad Fathallah Gulan, Trans. Ikhsan Qasim as-Salihi, Daru an-Nil, Fifth edition, Cairo, 1428/ 2008.
- al-Jihad fi al-Islam Qayfa Nafhamuhu wa Qayfa Numarisuhu, Muhammad Sa'id Ramazan al-Buti, Daru al-Fiqr, First edition, Damascus, 1414/ 1993.
- al-Huqumatu al-Injiliziyya wa al-Jihad, Mirza Gulam Ahmad al-Qadiyani, Trans. Muhammad Ahmad Naim, ash-Shariqatu al-Islamiyyatu al-Mahdoodah, First edition, London, 1434/ 2013.
- Sunanu Abi Dawud, Suleiman ibn al-Ash'as as-Sijistani, Ed. Shu'aib al-Arnawut and Muhammad Qamil Qara Balili, Daru ar-Risalati al-Alamiyya, First edition, Beirut, 1430/ 2009.
- Sunanu at-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa at-Tirmidhi, Ed. Ahmad Muhammad Shaqir et al., Daru Ihyai at-Turasi al-Arabi, Beirut.
- Sayqulujiyyatu al-'Unf wa Istiratijiyyatu al-Halli as-Silmi, Dr. Halis Jalabi, Daru al-Fiqri al-Mu'asir wa Daru al-Fiqr, First edition, Beirut and Damascus, 1419/ 1998.
- Sahihu al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail al-Bukhari, Ed. Dr. Mustafa Dib al-Baga, Daru Ibni Qasir wa Daru al-Yamama, Third edition, Beirut, 1417/ 1987.
- Sahihu Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri an-Nisaburi, Daru al-Jil and Daru al-Afaqi al-Jadida, Beirut, n.d.
- al-Fatawa al-Islamiyya min Dari al-Iftai al-Misriyya, Daru al-Iftai al-Misriyya, Cairo, 1431/ 2010.
- al-Mar'atu Bayna al-Usul wa at-Taqlid, Dr. Husein Abdallah at-Turabi, Marqazu Dirasati al-Mar'a, Khartoum, 1421/ 2000.
- Murajatu al-Ahqami al-Fiqkhiyyati al-Hassa bi Wad'i Ghayri al-Muslimin, Dr. Fathi Uthman, Majallatu al-Aman, Beirut, n.d.
- Musnadu Ahmad, Ahmad ibn Hanbal, Ed. Shu'aib al-Arnawut et al., Muassasatu ar-Risala, Second edition, Beirut, 1420/ 1999.
- Muwatinun La Zimmiyyun, Fahmi Huwaydi, Daru ash-Shuruq, Third edition, Cairo, 1420/ 1999.

- al-Muwafaqat, Ibrahim ibn Musa al-Lahmi ash-Shatibi, Ed. Mashur ibn Hasan Al-i Salman, Daru Ibni Affan, First edition, Hubar, 1417/ 1997.
- Nabighatu ash-Sharq Jamal ad-Din al-Afgani, Muhammad Abu Rayya, Daru al-Maarif, Cairo, 2006.
- al-Hidaya wa al-Irfan fi Tafsiri al-Qur'ani bi al-Qur'an, Muhammad Abu Zaid ad-Damanhuri, Mustafa al-Babi al-Halabi, Cairo, 1349/ 1930.

Periodical Publications and Websites

- el-İttihâdü'l-İmârâtiyye Dergisi, 15.09.1434/ 24.07.2013, year 44, Issue no: 13897.
- er-Riyâdu's-Suûdiyye Dergisi, 09.09.1418/ 08.01.1988, year 34, Issue no: 10790.
- eş-Şarku'l-Evsat Dergisi, 22.04.1423/ 03.07.2002, Issue no: 8618.
- el-Vatanu'l-Katariyye Dergisi, 16.04.2011, year 14, Issue no: 5704.
- Saydu al-Fawaid website, 02.07.1437/ 10.04.2016, http://www.saaid.net/Doat/alsakran/87.pdf
- Dr. Muhammed Akkam website, http://www.akkam.org/
- A study by Hacettepe University, Ankara, 2011, http://serrakaracam.blogspot.com.tr/2011/06/cok-eslilik-dinler-ve-bireysel-haklar.html